

دور الجباية البترولية في تمويل الخزينة العمومية قبل وبعد الأزمة النفطية

دراسة تحليلية لواقع عوائد الجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة 1980-2018

*The role of petroleum taxation in financing the public treasury before and after the oil crisis**An analytical study of the reality of oil tax revenues in Algeria during the period 1980-2018*حليمي حكيم^{1*}، جوادي سميرة²، جريفي زكريا³¹ جامعة سوق اهراس، h.hlimi@yahoo.fr² جامعة ورقلة، djouadi24@gmail.com³ جامعة محمد خيضر بسكرة، zakodjorfi@gmail.com

تاريخ النشر: 2021/12/30

تاريخ القبول: 2021/12/02

تاريخ الاستلام: 2021/11/11

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع عوائد الجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة (1980-2018) بالنظر لأهمية هذه العوائد في الاقتصاد الوطني ذو الطبيعة الريعية، وإبراز توجهات عوائد الجباية البترولية من خلال صندوق ضبط الإيرادات، كما يتم تحليل مدى تأثير الأزمة النفطية الأخيرة منذ نهاية 2014 على مدى مساهمة الجباية البترولية في تمويل الخزينة العمومية والبحث في الخيارات الممكنة لتغطية العجز في ظلّ توجه الجزائر لسياسة التمويل غير التقليدي، وقد خلصت الدراسة إلى أنّ إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية أصبح ضرورة حتمية وليس خيارا في ظلّ الانخفاض المستمر في مساهمة الجباية البترولية من إجمالي الإيرادات العامة

الكلمات المفتاحية: الجباية البترولية، الجباية العادية، صندوق ضبط الإيرادات، تمويل الميزانية، الأزمة النفطية

Abstract:

The objective of this study is to analyze the income content of the oil price taxation in Algeria from 1980 to 2018, taking into account the importance of these incomes in the national economy, and to highlight the evolution of the oil product revenues through the income control fund, and analyze the impact of the recent oil crisis since the end of 2014 in the extent of the fiscal oil contribution to the financing of the public treasury and the search for possible options to cover the deficit within the framework of the unconventional financing policy approach adopted by Algeria. The study concluded that the substitution of regular fiscal oil collection has become a necessity and not an option given the lowering of the tax rate. Regarding the contribution of oil revenues to total government revenue, however,

Keywords: petroleum taxation, ordinary taxation, revenue control fund, budget financing, oil crisis.

1. مقدمة:

تساهم إيرادات الطاقة بصورة كبيرة في إجمالي الإيرادات العامة في الأقطار المعتمدة عليها في نموذج التنمية، إلا أن تضارب البيانات حول هذه العوائد يؤثر على الكفاءة التحليلية لتصوير مستقبلي للتأثيرات المتوقعة لها وعلى إمكانيات توظيفها في عمليات التنمية والتحديث لاسيما وأن الإيرادات المتأتية من استغلال الموارد الطاقوية التقليدية تتميز بدرجة عالية من التقلب، مما يخلق مشاكل عديدة على مستوى الاقتصاد الكلي والتخطيط الموازى المتعدد السنوات، وتصنف الاتجاهات الرئيسية لتوظيف عوائد الطاقة إلى ثلاث اتجاهات وهي: الاقتصاديات الداخلية والمساعدات الخارجية وأخيرا الودائع والاستثمارات في الدول الرأسمالية الكبرى، حيث تتميز الدول المعتمدة على المحروقات خاصة الدول العربية منها بتدهور النشاط الصناعي وكذا تدهور نسب التوازن بين القطاعات الاقتصادية الأساسية مما يطرح مشكل الطاقة الاستيعابية التي تعرف بالاستخدام المنتج لعائدات المحروقات داخل الدول المصدرة.

الإشكالية:

يعد الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا، فمعظم مداخيله ناتجة عن صادرات المحروقات نحو الخارج، فقطاع المحروقات يعتبر عصب الاقتصاد الوطني بحيث تمثل نسبة صادراته على الغالب بين 95%-98% من الصادرات الإجمالية، بالإضافة إلى مساهمته في الناتج الداخلي الخام، حيث تمثل القيمة المضافة لهذا القطاع في PIB بنسبة 32.5% سنة 2002 إلى 45.3% سنة 2008 و 32.9% سنة 2012، ولهذا يمكن القول أن مداخيل الدولة من المحروقات تتمثل عموما في عوائد الجباية البترولية ومنذ إنشاء صندوق ضبط الموارد سنة 2000، بدأت هذه العائدات تتوزع بين الجباية البترولية المدرجة في الميزانية العامة لتمويل النفقات العامة وصندوق ضبط الموارد والذي تتكون موارده على العموم من فوائض الجباية البترولية (القيمة الفعلية للجباية البترولية - القيمة المقدرة للجباية البترولية). ومن خلال ما سبق تظهر إشكالية الدراسة على النحو التالي:

ما هو واقع العوائد الطاقوية من الجباية البترولية في الجزائر؟ وكيف أثرت الأزمة البترولية

على مساهمتها في تمويل الخزينة العمومية؟

وتندرج ضمن هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

➤ ما هي استخدامات الجباية البترولية في الجزائر؟

➤ مما تتكون موارد صندوق ضبط الموارد في الجزائر وما هي استخداماته؟

هل أثرت الأزمة النفطية في مساهمة الجباية البترولية في تمويل الخزينة؟ وكيف يمكن

احلالها بالجباية العادية؟

فرضيات الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية أساسية مفادها:

تختلف نسبة مساهمة الجباية البترولية في تمويل الخزينة العمومية قبل الأزمة النفطية عن مساهمتها بعد الأزمة، وهو ما انعكس سلبا على رصيد الموازنة في ظل صعوبة احلالها بالجباية العادية.

هدف الدراسة:

بالنظر لأهمية الجباية البترولية في الاقتصاد الوطني، يكتسي هذا الموضوع أهمية بالغة تزامنا مع تداعيات الأزمة البترولية منذ انهيار أسعار النفط في نهاية 2014، حيث تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف من أبرزها:

- تسليط الضوء حول الجباية البترولية في الجزائر وتطوّرها؛
- تحليل مدى مساهمة الجباية البترولية في تمويل الخزينة العمومية للفترة (1980-2018)؛
- معرفة مدى تأثير الأزمة البترولية في مساهمة الجباية البترولية؛
- الإحاطة بمختلف مجالات استخدام العوائد المترتبة من الجباية البترولية وخاصة ما تعلق منها بصندوق ضبط الموارد؛

منهج الدراسة وتقسيماتها:

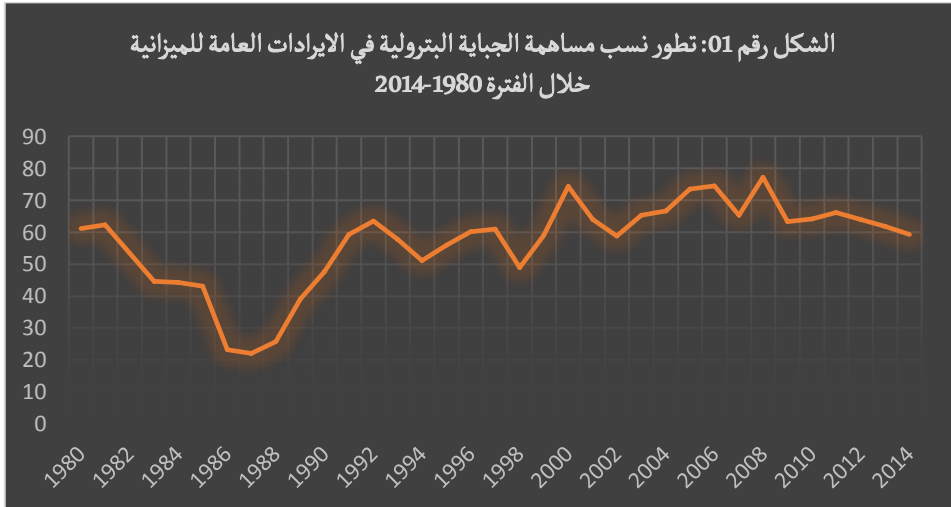
تقتضي طبيعة الموضوع استخدام المنهج الوصفي التحليلي، حيث نعمل على الإحاطة بمختلف متغيرات الدراسة، وتحليل مدى مساهمة الجباية البترولية في تمويل الخزينة بالإضافة على تحليل استخدامات عوائد الجباية البترولية قبل الأزمة النفطية، وبذلك قسّمت الدراسة إلى ثلاث محاور يتناول الأول واقع الجباية البترولية قبل الأزمة، بينما يسلّط المحور الثاني الضوء على صندوق ضبط الموارد كأحد أبرز استخدامات الجباية البترولية، بينما يتم في الأخير تحليل مساهمة الجباية البترولية في تمويل الخزينة العمومية بعد الأزمة النفطية لغاية 2018.

2. واقع الجباية البترولية قبل الأزمة النفطية (1980-2014):

تعد الجباية البترولية في الجزائر أهم إيراد تعتمد عليه الجزائر في إيراداتها العامة وذلك لتمويل نفقاتها العامة، فالجزائر تمتلك ثروات باطنية ضخمة ومتنوعة بين البترول والغاز الطبيعي مما جعل أغلب الاستثمارات الأجنبية تنحني لقطاع المحروقات، بالإضافة إلى التطورات التي عرفت أسعار البترول في السنوات الأخيرة.

وعرفت الجباية البترولية في الجزائر العديد من التطورات فارتفعت في سنوات السبعينيات وانخفضت في سنوات الثمانينيات وتذبذبات خلال سنوات التسعينيات وتطور سريع بعد سنة 2000، وانهار خطير مع منتصف سنة 2014 أين تهاوت الأسعار من 109 دولار للبرميل سنة 2013 إلى أن وصلت ما دون 50 دولار في جانفي 2015، ولهذا نطرح السؤال التالي: كيف تسير الدولة عائداتها من الجباية البترولية في ضوء التغيرات والظروف الدولية الراهنة؟

فمنذ قرار التأمين سنة 1971 بدأت الحصيلة المالية للجباية البترولية في تطور مستمر جعل منها المساهم الاول في الإيرادات العامة للميزانية وهو ما يبرزه الشكل أدناه.



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات ومديرية التوقعات والسياسات (وزارة المالية)

من خلال الشكل أعلاه نحلل تطور نسب مساهمة الجباية البترولية في اجمالي الايرادات العامة خلال الفترة 1980-2014 حيث نجد:

1.2 تطور نسب مساهمة الجباية البترولية في اجمالي الايرادات العامة خلال الفترة 1980-1989 :

عرفت الجباية البترولية في بداية هذه الفترة ارتفاعا كبيرا بسبب أحداث سبقت الفترة وهما قرار التأميم سنة 1971 والحرب العراقية الإيرانية سنة 1979، وهو ما انعكس إيجابا على مساهمتها في الإيرادات العامة للميزانية في بداية الفترة، حيث بلغت نسبة المساهمة 62.35% سنة 1981، إلا أنها تراجعت قليلا سنتي 1982 و 1983 إلى 53.44%، 44.64% على التوالي، وهو ما يوضحه الرسم البياني أعلاه.

وبسبب الأزمة الاقتصادية و الأزمة النفطية سنة 1986 والتي أدت إلى تراجع رهيب لأسعار البترول، والتي انعكست على تراجع إيرادات الجباية البترولية، والتي انخفضت مساهمتها إلى أدنى مستوى لها على الإطلاق في جميع فترات الدراسة، حيث بلغت مساهمتها في الإيرادات العامة 23.20% (1986)، 22.03% (1987)، 25.73% (1988)، ويوضح لنا الرسم البياني أن الانخفاض التي عرفته الجباية البترولية في هذه السنوات أدى إلى تراجع الإيرادات العامة للدولة، وهو ما يثبت الدور الذي تلعبه الجباية البترولية في تغذية الخزينة العمومية بالإيرادات المتأتية من هذه الأخيرة، ومع نهاية الفترة سنة 1989، انتعشت إيرادات الجباية البترولية والتي بلغت معدل نموها 88.83% في نفس السنة، الأمر الذي انعكس إيجابا على نسبة مساهمتها في الإيرادات العامة بـ 39.07%، وبالرغم من الأزمة النفطية التي كان لها تأثير كبير على تراجع إيرادات الجباية البترولية، إلا أنها مازالت تحتفظ بنسبة معتبرة في الحصيلة المالية الإجمالية للإيرادات العامة خلال هذه الفترة، والتي بلغ متوسط نسبة مساهمتها 41.9% (الديوان الوطني للإحصائيات).

2.2 تطور نسب مساهمة الجباية البترولية في اجمالي الايرادات العامة خلال الفترة 1990-1999 :

ساهمت الجباية البترولية في تمويل الإيرادات العامة بنسب فاقت 50% معظم سنوات الفترة، حيث بلغت النسبة 47.56% سنة 1990، ثم بدأت بالارتفاع إلى 59.28% و 63.54% سنتي 1991، 1992 على التوالي، وبالرغم من الانخفاض النسبي سنتي 1993 و 1994 إلى 57.79%، 51.17% إلا أنها عرفت ارتفاعا منذ سنة 1995، أين بلغت 55.94% سنة 1995 و 60.11% سنة 1996، ووصلت إلى 60.94% سنة 1997، وكما تم ذكره سابقا تبقى سنة 1998 الاستثناء في الفترة، والتي شهدت فيها

انخفاض إيرادات الجباية البترولية بسبب تراجع أسعار النفط (زيادة المعروض النفطى للأوبك سنة 1997 بنسبة 10%) بالإضافة إلى أزمة البرازيل وجنوب شرق آسيا، حيث بلغت نسبة مساهمة الجباية البترولية 48.87%، أما مع نهاية الفترة عرفت نسبة المساهمة ارتفاع بـ 20.56%، أي بنسبة مساهمة قدرت بـ 58.90% من إجمالي الإيرادات العامة. (مديرية التوقعات والسياسات)

3.2 تطور نسب مساهمة الجباية البترولية في اجمالي الإيرادات العامة خلال الفترة 2000-2014:

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الجباية البترولية تساهم في الإيرادات العامة بنسب تفوق 60% على العموم، حيث بلغت نسبة المساهمة 74.34% سنة 2000، كما انخفضت سنتي 2001 و2002 إلى 64.06% و 58.81% على التوالي، وذلك بسبب تراجع إيرادات الجباية البترولية خلال هذه الفترة، ثم عاودت نسب المساهمة في الارتفاع خلال الفترة (2003-2008) حيث بلغت مساهمتها بـ 77.13% سنة 2008، أين عرفت إيرادات الجباية البترولية انتعاشا كبيرا خلال هذه السنة حيث بلغت إيراداتها 4003.599 مليار دج، أما خلال الفترة (2009-2014) شهدت نسب المساهمة في الإيرادات العامة بالنسبة للجباية البترولية تراجعا حيث تراوحت النسبة ما بين 61.73% و 64.14%، وسبب هذا التراجع هو التطور الحاصل في إيرادات الجباية العادية، كما شهدت هذه الفترة تزايد القوة العاملة الأمر الذي أدى إلى تزايد الاقتطاعات من خلال الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) (الضريبة على المرتبات والأجور) هذا من جهة، بالإضافة إلى ما شهدته هذه الفترة من نمو في فاتورة الواردات التي انعكست إيجابا على الحصيلة المالية للرسم على القيمة المضافة بالنسبة للواردات من جهة ثانية، حيث تساهم هاتين الضريبتين بأكبر من 50% من إيرادات الجباية العادية، ناهيك عن تطور نوعا ما في حصيلة الضريبة على أرباح الشركات IBS بعد التخفيضات على معدل هذه الأخيرة الذي وصل إلى 25% و 23% في بعض الأنشطة بعدما كان يقدر بـ 40% سنة 1992، كل هذه التغيرات أدت إلى تزايد الحصيلة المالية للجباية العادية مما سمح لها بمشاركة الجباية البترولية بالمساهمة في الإيرادات العامة للدولة (مديرية التوقعات والسياسات)

3. استخدامات الجباية البترولية: صندوق ضبط الموارد انموذجا:

لقد جاء إنشاء صندوق ضبط الموارد في سنة 2000 وهي فترة ميزها الارتفاع الكبير لأسعار البترول، التي أثرت تأثيرا إيجابيا بالزيادة في إيرادات الميزانية العامة و التي تمثل إيرادات الجباية البترولية فيها الجزء الأكبر وقد ساهم الارتفاع الذي شهده السوق النفطى العالمى في أسعار أهم الموارد الطاقوية وهو النفط في الانتقال من حالة العجز في الميزانية قدر سنتي 1998 و1999 بـ 101.3

مليار دج و 11.2 مليار دج على التوالي إلى فائض سنة 2000 وصل إلى 400 مليار دج، بذلك اتخذت الحكومة إجراءات ومعايير صارمة أثناء إعداد الميزانية العامة للدولة التي اعتمدت سعر مرجعي متوقع لأسعار المحروقات تحدد وفقه إيرادات الميزانية العامة، و حدد هذا السعر ب 19 دولار للبرميل، و أمام فارق وصل إلى 9.5 \$ للبرميل بين السعر المرجعي و السعر السوقي، توجهت الحكومة الجزائرية إلى فكرة امتصاص هذا الفائض من خلال إنشاء صندوق يتولى تلك المهام، و إتماما لعمل الصندوق، تم تعديل بعض القواعد و الأسس من خلال قانون المالية لسنة 2004 بحيث يضاف إلى باب الإيرادات تسبيقات بنك الجزائر الموجهة للتسيير النشط للمديونية الخارجية. أما تعديلات سنة 2006 فقد أصبح صندوق ضبط الموارد يمول عجز الخزينة العمومية دون ان يقل رصيده 740 مليار دينار ج. (صندوق ضبط الموارد)

ويعرف صندوق ضبط الموارد على انه صندوق ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة وبالضبط إلى حسابات التخصيص رقم 103-302، وهو عبارة عن حساب حكومي لدى بنك الجزائر بالدينار الجزائري بعنوان صندوق ضبط الموارد (الجريدة الرسمية، 2000، صفحة 16)، و يستمد موارده من خلال فوائض الجباية البترولية.

1.3 دور الجباية البترولية في تمويل صندوق ضبط الإيرادات 2000-2014:

إن ارتفاع أسعار النفط بعد أزمة 1998 إلى ما يفوق 22 دولار للبرميل، وفي ظل اعتماد سعر مرجعي للميزانية ب 19 دولار للبرميل، الأمر الذي انعكس إيجابا على تراكم إيرادات صندوق ضبط الإيرادات، وبالرغم من ارتفاع السعر المرجعي للميزانية إلى 37 دولار للبرميل، إلا أن أسعار النفط عرفت هي الأخرى ارتفاعا إلى أزيد من 100 دولار للبرميل، وفي ظل هذه المعادلة والتي كانت دائما تصب في صالح الصندوق إلا أن تقلبات أسعار النفط تؤدي إلى استنزاف هذه المدخرات وهو ما نعيشه اليوم في ظل أزمة النفط الأخيرة 2015، والجدول أدناه يوضح مساهمة الجباية البترولية في تمويل إيرادات صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة 2000-2014.

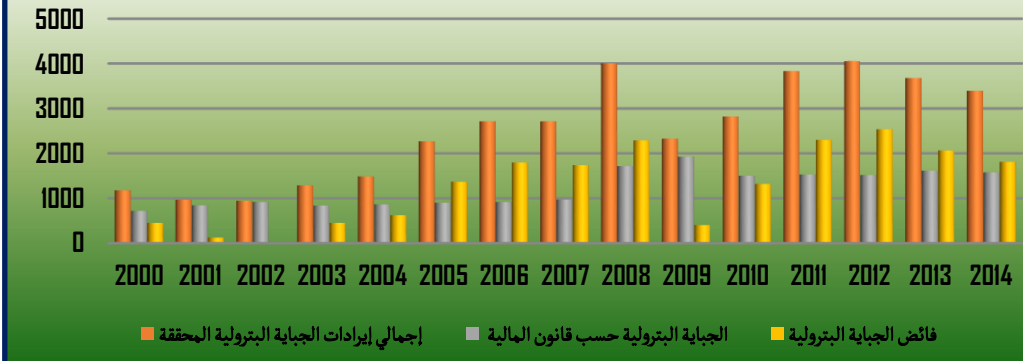
الجدول رقم 01: مساهمة الجباية البترولية فى تمويل صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة

2000 - 2014 الوحدة: مليار دج

السنة	إجمالي إيرادات الجباية البترولية المحققة (1)	الاجباية البترولية حسب قانون المالية (2)	فائض الجباية البترولية (1)-(2) = (3)	نسبة (1)/(2) %	نسبة (1)/(3) %	سعر برميل النفط	السعر المرجعي للبرميل فى موازنة الدولة
2000	1173.237	720.0	453.237	61.37	38.63	28.77	19
2001	964.464	840.6	123.864	87.15	12.85	24.74	19
2002	942.904	916.4	26.504	97.18	2.81	24.91	22
2003	1284.974	836.06	448.914	65.06	34.93	28.73	19
2004	1485.699	862.2	623.499	58.03	41.96	38.35	19
2005	2267.836	899	1368.836	39.64	60.35	54.64	19
2006	2714.0	916	1798.0	33.75	66.24	66.05	19
2007	11.84872	973	1738.848	35.88	64.12	74.66	19
2008	4003.559	1715.4	2288.159	42.84	57.15	98.96	19
2009	2327.675	1927	400.675	82.78	17.21	62.35	37
2010	2820.010	1501.7	1318.310	53.25	46.74	80.35	37
2011	3829.720	1529.4	2300.320	39.93	60.06	112.92	37
2012	4054.349	1519.04	2535.309	37.46	62.53	111.49	37
2013	3678.131	1615.9	2062.231	43.93	56.06	109.38	37
2014	3390.421	1577.7	1812.691	46.53	53.46	99.68	37
متوسط الفترة 2000 - 2014				54.985	45.006	67.732	/

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: وزارة المالية، مديرية السياسات والتوقعات.

الشكل رقم 02: دور الجباية البترولية في تمويل صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة 2000-2014



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم 01.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الجباية البترولية عرفت انتعاشا كبيرا خلال فترة الدراسة (2000-2014) الأمر الذي أدى إلى زيادة تراكم موارد صندوق ضبط الموارد، حيث تمول هذا الصندوق منذ إنشائه سنة 2000 إلى غاية سنة 2014 بمبلغ قدره 18675.928 مليار دج، حيث بلغ فائض الجباية البترولية في بداية الفترة 453.237 مليار دج ثم انخفض الفائض إلى 123.864 مليار دج و 26.504 مليار دج سنتي 2001 و 2002 بسبب تراجع إيرادات الجباية البترولية سنة 2001 من جراء تراجع أسعار النفط في السوق الدولية واعتماد سعر مرجعي للموازنة العامة سنة 2002 قدر بـ 22 دولار للبرميل بعدما كان 19 دولار للبرميل، ولكن عرفت الفترة (2003-2008) تزايد الموارد الموجهة للصندوق من خلال ارتفاع إيرادات الجباية البترولية، حيث بلغت سنة 2003 مبلغ 448.914 مليار دج، أما سنة 2008 وصل فائض القيمة للجباية البترولية الموجه للصندوق 2288.159 مليار دج، وبسبب الأزمة المالية العالمية سنة 2009 التي أدت إلى انخفاض إيرادات الجباية البترولية الأمر الذي انعكس على فائض القيمة المرصود للصندوق الذي بلغ 400.675 مليار دج، أما الفترة 2010-2014 فقد عرفت تراكمات كبيرة للصندوق من جراء فوائض الجباية البترولية حيث وصل المبلغ إلى 2535.309 مليار دج سنة 2012 وهو مبلغ كبير جدا عندما نقارنه مع الجباية البترولية المرصدة للميزانية والمقدرة بـ 1519.04 مليار دج نجد أن الفارق أزيد من 1000 مليار دج، وللعلم عرفت الفترة (2005-2014) ما عدا سنة 2009 أن الموارد التي تحول لصندوق ضبط الموارد أكبر من الجباية البترولية المقدرة في الموازنة العامة (الديوان الوطني للإحصائيات).

2.3 تقييم استخدامات صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة 2014-2000:

تقوم الجباية البترولية بتمويل عجز الخزينة العمومية وتخفيض الدين العمومي من خلال فائض القيمة المدرج في صندوق ضبط الموارد، فجل موارد هذا الصندوق تعود إلى الجباية البترولية فقط، ولهذا تقوم هذه الأخيرة بهذه المهام بطريقة غير مباشرة عن طريق صندوق ضبط الإيرادات، وسنقوم من خلال هذه النقطة بتقييم استخدامات صندوق ضبط الإيرادات مع الأهداف المسطرة لهذا الأخير.

الجدول رقم 02: تطور موارد واستخدامات صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة 2000-

2014

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
رصيد الصندوق في نهاية السنة السابقة	00	232.137	171.534	27.978	320.892	721.688	1.842.686	2.931.045
الجبائية البترولية حسب قانون المالية	72.000	840.600	916.400	836.060	862.200	899.000	916.000	973.000
الجبائية البترولية الفعلية	1.173.237	964.464	942.904	1.284.974	1.485.699	2.267.836	2.714.000	2.711.848
فائض قيمة الجبائية البترولية	453.237	123.864	26.504	448.914	623.499	1.368.836	1.798.000	1.738.848
تسبيقات بنك الجزائر	00	00	00	00	00	00	00	00
مجموع الموارد	453.237	356.001	198.038	476.892	944.391	2.090.524	3.640.686	4.669.893
سداد أصل الدين العمومي	221.100	184.467	170.060	156.000	222.703	247.838	618.111	314.455
سداد تسبيقات بنك الجزائر	00	00	00	00	00	00	00	607.956
تمويل عجز الخزينة العمومية	00	00	00	00	00	00	91.530	531.952
مجموع الاستخدامات	221.100	184.467	170.060	156.000	222.703	247.838	709.641	1.454.363
رصيد الصندوق في نهاية السنة	232.137	171.534	27.978	320.892	721.688	1.842.686	2.931.045	3.215.530
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
رصيد الصندوق في نهاية السنة السابقة	3.215.531	4.280.072	4.316.465	4.842.837	5.381.703	5.633.752	5.563.512	
الجبائية البترولية حسب قانون المالية	1.715.400	1.927.000	1.501.700	1.529.400	1.519.040	1.615.300	1.577.730	
الجبائية البترولية الفعلية	4.003.559	2.327.675	2.820.010	3.829.720	4.054.349	3.678.131	3.388.355	
فائض قيمة الجبائية البترولية	2.288.159	400.675	1.318.310	2.300.320	2.535.309	2.062.231	1.810.625	
تسبيقات بنك الجزائر	00	00	00	00	00	00	00	

دور الجباية البترولية في تمويل الخزينة العمومية قبل وبعد الأزمة النفطية

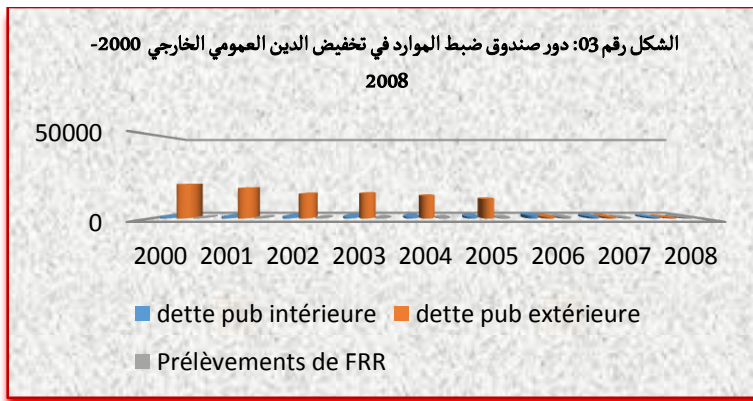
مجموع الموارد	5.503.690	4.680.747	5634.775	7.143.157	7.917.012	7.695.983	7.374.137
سداد أصل الدين العمومي	465.437	00	00	00	00	00	00
سداد تسبيقات بنك الجزائر	00	00	00	00	00	00	00
تمويل عجز الخزينة العمومية	758.180	364.282	791.938	1.761.455	2.283.260	2.132.471	2.965.672
مجموع الاستخدامات	1.223.617	364.282	791938	1.761.455	2.283.260	2.132.471	2.965.672
رصيد الصندوق في نهاية السنة	4.280.073	4.316.465	4.842.837	5.381.703	5.633.752	5.563.512	4.408.465

المصدر: وزارة المالية، مديرية السياسات والتوقعات.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن جل موارد صندوق ضبط الإيرادات متأتية من فوائض الجباية البترولية، أما الإيرادات المتأتية من طرف بنك الجزائر ك تسبيقات فقد حصلت إلا في سنة واحدة (2007)، وقد تم استخدام موارد الصندوق كما هو موضح أعلاه في تسديد المديونية العمومية وعجز الخزينة العمومية (تعديلات 2006)، وسوف نحاول تحليل وتقييم استخدامات الصندوق من خلال:

أ. صندوق ضبط الموارد وتخفيض الدين العمومي:

من المهام المدرجة لصندوق ضبط الموارد هي تخفيض الدين العمومي سواء الداخلي أو الخارجي، وهو ما تم فعلا منذ سنة 2000 إلى غاية سنة 2008، أين عرفت الديون الخارجية انخفاضا كبيرا وذلك من خلال الدفع المسبق للديون ما بين سنتي 2004-2006، والشكل الموالي يوضح دور الصندوق في تخفيض الدين العمومي خلال الفترة 2000-2008.



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم 02.

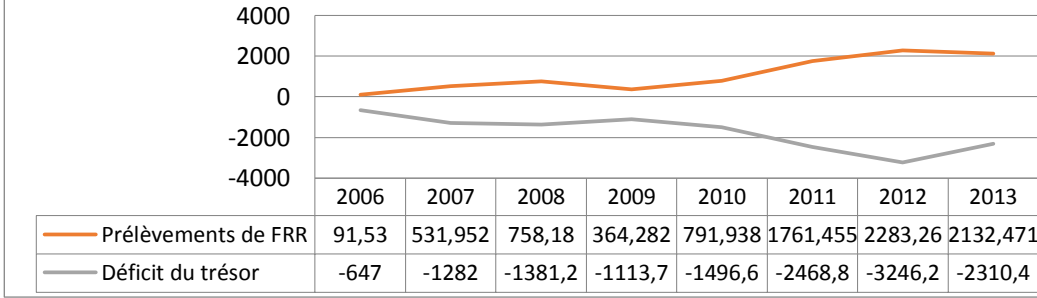
من الوظائف التى يقوم بها صندوق ضبط الإيرادات تخفىض الدين العمومى ومن خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن الاقتطاعات من الصندوق طالته خلال الفترة 2000-2008، حيث قدر الدين العام الداخلى سنة 2000 قيمة 1022.9 مليار دج فى حين بلغ الدين الخارجى 20.39 مليار دولار، ولتحليل معمق لتحويلات الصندوق لتخفىض الدين العمومى نقسم فترة الدراسة إلى ثلاث فترات: الأولى هى مرحلة الانخفاض من 2000-2003 حيث انخفض الدين العمومى الداخلى من 1022.9 مليار دج سنة 2000 إلى 982.2 مليار دج سنة 2003، أما الثانية هى مرحلة الارتفاع 2003-2005 حيث نلاحظ ارتفاع الدين العمومى الداخلى من 982.2 سنة 2003 إلى 1094.3 سنة 2005 وهو الأمر الذى يمكن تفسيره بلجوء الحكومة إلى الاقتراض الداخلى لتمويل عجز الموازنة العامة بدلا من تحويلات الصندوق، من جهة ثانية نلاحظ تراجع كبير فى الدين الخارجى خلال الفترة 2000-2005 بانتقاله من 20.39 مليار دولار إلى 11.57 مليار دولار ما يعادل نسبة انخفاض تساوى 43.25%، فهذا التراجع فى الدين الخارجى يرجع سببه إلى لجوء الحكومة إلى التسديد المسبق للدين الخارجى من خلال الفوائض المالية التى عرفتها الدولة منذ سنة 2000، وفى نفس السياق بلغت مجموع تحويلات الصندوق الموجهة لسداد الدين العمومى خلال نفس الفترة 1202.28 مليار دج، أما الفترة الثالثة تمتد من سنة 2006-2008 عرف الدين الداخلى العمومى فى هذه الفترة تراجعا كبيرا قدر بـ 58.76% أى انتقلت قيمته من 1779.7 مليار دج سنة 2006 إلى 734 مليار دج سنة 2008، ويعود سبب هذا إلى التعديل الذى ادخل على استخدامات صندوق ضبط الموارد سنة 2006 من جهة، ومن جهة ثانية النجاح فى تخفىض الدين الخارجى خلال الفترة السابقة أين وصلت قيمة الدين الخارجى 878 مليون دولار سنة 2006، وللعلم بلغت تحويلات الصندوق خلال هذه الفترة لتسديد الدين العمومى 1397.99 مليار دج.

فى الأخير يمكن القول أن صندوق ضبط الموارد خلال الفترة 2000-2008 نجح بنسبة كبيرة فى تخفىض الدين العمومى الداخلى والخارجى إلى ادنى المستويات، وبلغ جميع اقتطاعاته خلال هذه الفترة لهذا الغرض مبلغ 2600.171 مليار دج. (مديرية التوقعات والسياسات)

ب. صندوق ضبط الموارد وتمويل عجز الخزينة العمومية:

بعد التعديلات التى أدخلت على استخدامات الصندوق سنة 2006 وهى تمويل عجز الخزينة العمومية، ومنذ سنة 2006 عرف صندوق ضبط الموارد تدخلات سنوية لتمويل هذا العجز، والشكل الموالى يبين مدى تدخل الصندوق فى تمويل عجز الخزينة خلال الفترة 2006-2013.

الشكل رقم 04: اقتطاعات صندوق ضبط الموارد لتمويل عجز الخزينة العمومية 2006-2013



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مديرية التوقعات والسياسات (وزارة المالية)

عند تحليلنا لتطور رصيد الخزينة خلال الفترة 2000-2013، نجد أن الخزينة حققت فائضا مرة واحدة قدر بـ 55.2 مليار دج سنة 2001 على خلاف باقي السنوات أين عرفت فيها الخزينة العجز الدائم، ونفس الأمر ينطبق على الميزانية العامة أين حققت الميزانية العامة خلال نفس الفترة فائضا مرتين فقط (دون فائض الجباية البترولية) سنة 2001 قدر بـ 68.7 مليار دج وسنة 2002 قدر بـ 26 مليار دج، أما التحويلات التي عرفها FRR في هذه الفترة قدرت ما بين 156 مليار دج سنة 2003 و2283.2 مليار دج سنة 2012.

كما نلاحظ أن الاقتطاعات من FRR لتمويل عجز الخزينة بدأت سنة 2006 نظرا للتعديلات التي أدخلت على استخدامات موارده سنة 2006، حيث اقتطع مبلغ 91.5 مليار دج لتمويل عجز الخزينة سنة 2006 والمقدر بـ 647.3 مليار دج، أما سنة 2007 بلغت قيمة الاقتطاعات 1454.3 مليار دج، ففي نفس السنة عرف الصندوق تحويلات إلى ثلاث جهات أولا تمويل عجز الخزينة بقيمة 531.9 مليار دج، ثانيا تسديد تسبيقات بنك الجزائر والتي قدرت بـ 607.9 مليار دج أما أخيرا تخفيض الدين العمومي بقيمة 314.4 مليار دج، وخلال نفس الفترة عرف أكبر اقتطاع من الصندوق ما قيمته 2283.260 مليار دج سنة 2012 وذلك نظرا للعجز الكبير الذي عرفته الخزينة والمقدر بـ 3264.2 مليار دج بسبب الزيادات في كتلة الأجور خاصة وأنها بأثر رجعي منذ سنة 2008، وفي نفس السياق بلغ مجمل الاقتطاعات من الصندوق لتمويل عجز الخزينة قيمة 8715.068 مليار دج أي اقتطاع سنوي بقيمة 1089.38 مليار دج، فهذه الاقتطاعات عرفت نسبة نمو منذ سنة 2006 إلى غاية 2013 نسبة 42.87%، وبالرغم من جميع هذه الاقتطاعات بقي الصندوق يحتوي على أصول مالية قدرها 5563.5 مليار دج سنة 2013.

غلا أنه ومع مجيء سنة 2014 انتقلت الجزائر والاقتصاد الوطني عموما إلى وضع اقتصادي جديد، حيث تحولت الفوائض إلى عجز، نتيجة للانعكاسات السلبية للأزمة النفطية على مختلف المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والنقدية في الجزائر، وقد كان اللجوء المستمر لصندوق ضبط الموارد سببا رئيسيا في تآكل كافة موارده بداية سنة 2017. ودخلت الجزائر مرحلة جديدة للبحث عن موارد مالية بديلة للعوائد الطاقوية.

4. واقع الجباية البترولية بعد الأزمة النفطية (2014-2018)

نحاول من خلال هذا المحور تسليط الضوء حول واقع الجباية البترولية في الجزائر بعد الأزمة من خلال النقاط التالية:

1.4 تطوّر الجباية البترولية بعد الأزمة (2014-2018)

يظهر الجدول الموالي تطوّر الجباية البترولية ومساهمتها في تمويل الخزينة العمومية خلال الفترة (2014-2018)، حيث يلاحظ انخفاض نسبة مساهمة الجباية البترولية في تمويل الخزينة العمومية من 40.16 % سنة 2014 التي تمثّل سنة انطلاق الأزمة النفطية وانهايار أسعار النفط على 35.17 % سنة 2017 و 35.98 % لغاية جويلية 2018 على التوالي.

جدول رقم (03): تطوّر الجباية البترولية ومساهمتها في تمويل الخزينة العمومية خلال

الفترة (2014-2018) الوحدة مليون دينار

جويلية 2018	2017	2016	2015	2014	
1 610 954	2 126 987	1 682 550	1 722 940	1 577 730	الجباية البترولية
4 477 281	6 047 885	5 011 581	4 552 542	3 927 748	الإيرادات العامة
35.98	35.17	33.57	37.84	40.16	نسبة المساهمة %

المصدر: وزارة المالية الجزائرية: تاريخ الإطلاع 2019/01/25.

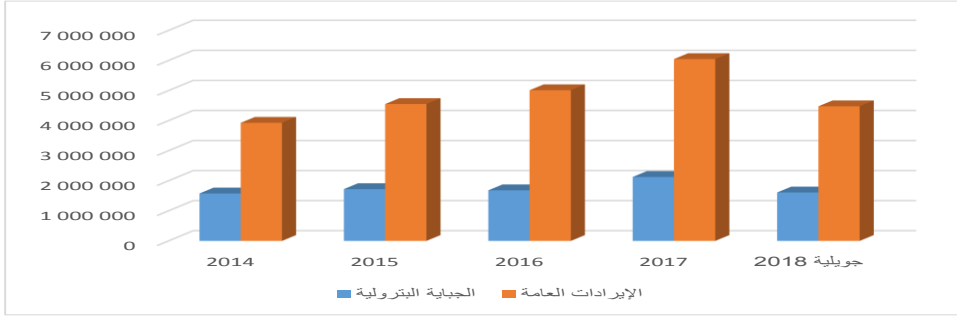
<http://www.mf.gov.dz/article/48/Zoom-sur-les-Chiffres-/143/Solde-global-du-Tr%C3%A9sor.html>

لقد كان للتحسّن في أسعار البترول سنة 2017 بعد قرار المنظمة أوبك بتخفيض حجم الإنتاج أثره على ارتفاع قيمة الجباية البترولية من 1682550 ميون دينار سنة 2014 إلى 2126987 مليون دينار سنة 2017، وبالرغم من التحسّن في قيمة الجباية البترولية سنتي 2015 و 2017 إلا أنّ ذلك لم يرفع من نسبة مساهمتها في تمويل الخزينة العمومية التي تراجعت سنة بعد سنة، بل إنّها انخفضت

إلى ما دون 34 %، ويرجع ذلك أساسا إلى محاولة الجزائر الرفع من نسبة مساهمة الجباية العادية باعتبارها الخيار الوحيد لتمويل الخزينة العمومية بعد الأزمة.

ويوضّح الشكل الموالي تطوّر كلا من الجباية البترولية والإيرادات العامة.

الشكل رقم (5): تطوّر الجباية البترولية والإيرادات العامة للفترة (2014-2018)



المصدر: من اعداد الباحثين من معطيات الجدول أعلاه رقم 3

2.4 تدابير ومحاولات تجاوز الأزمة لتدارك انخفاض عوائد الجباية البترولية:

ثلاث سنوات بسبب الصدمة النفطية: (Alaraby)

-الإجراء الأول: إنعاش الاستثمار العمومي (الحكومي) في 2018، من خلال رصد مبلغ يزيد على 4

آلاف مليار دينار جزائري (40 مليار دولار) بزيادة تفوق ألف مليار دينار (10 مليارات دولار) مقارنة بـ 2017.

الإجراء الثاني: عبارة عن دعم مالي مكثف لقطاع الفلاحة الذي تم إقراره عام 2009، وتوقف

لاحقا بسبب الأزمة المالية خلال السنوات الأخيرة.

ثالثا: تخفيف عبء الديون المستحقة على الدولة للمؤسسات الاقتصادية الحكومية (شركة

المحروقات "سوناطراك"، وشركة الكهرباء والغاز "سونلغاز"). مع توفير مبالغ هامة من السيولة من

جديد تخصص للقروض البنكية الموجهة للاستثمار.

رابعا: إعادة تفعيل الصندوق الوطني للاستثمار (هيئة حكومية)، من أجل مرافقة الاستثمارات

الكبرى.

الإجراء الخامس: فهو قرار الإبقاء على كل تدابير دعم الاستثمار، وتخفيض نسب فوائد

القروض البنكية الموجهة للاستثمار.

سادسا: إنجاز 50 منطقة صناعية جديدة في أجل أقصاه عام واحد، تخضع للمسؤولية المباشرة للولاية (مسؤولي المحافظات). وسيتم إقرار تسيير لامركزي لهذه العملية (تسيير على مستوى الولايات وليس على مستوى العاصمة فقط).

الإجراء السابع: إقرار لا مركزية كل العمليات والإجراءات المتعلقة بالاستثمارات بشكل أكبر على مستوى الولايات، سواء تعلق الأمر بالإجراءات الإدارية المحلية أو الحصول على العقار الصناعي. ثامنا: منح الأولوية للإنتاج المحلي اللازم لمختلف المشاريع الحكومية (مواد البناء والمعدات والتجهيزات المنتجة محليا، وغيرها).

الإجراء التاسع: اللجوء إلى المناقصات الوطنية فقط لإنجاز المشاريع العمومية (الحكومية)، بحيث يصبح اللجوء إلى المؤسسات الأجنبية إجراء استثنائيا فقط.

الإجراء العاشر: قرار تقليص حجم الواردات، والمحافظة على احتياطات الصرف (النقد الأجنبي)، وكذلك تمكين الإنتاج المحلي والمؤسسة الجزائرية من استعادة مكانتهما في السوق الوطنية.

3.4 إحلال الجبابة العادية محل الجبابة البترولية: خيار أم ضرورة

بعد انهيار أسعار البترول ودخول الاقتصاد الوطني في أزمة مالية واقتصادية جديدة نتيجة تبعيتها للبترول، تعالت الأصوات من جديد في سبيل إعادة النظر في اعتماد الجزائر على الجبابة البترولية واللجوء إلى الجبابة العادية، وقد تحوّل إحلال الجبابة العادية محل الجبابة البترولية من خيار على ضرورة حتمية تفرضها الظروف الاقتصادية للجزائر الجديدة خاصة بعد اعتماد الجزائر لسياسة التمويل بالعجز أو ما يعرف بالتمويل غير التقليدي وما له من تبعات على الاقتصاد الوطني.

وقد اتخذت الجزائر عدة تدابير لتعزيز مساهمة الجبابة العادية في تمويل الخزينة العمومية، فقد تمّ الرفع من العديد من الضرائب والرسوم، كالرسم على القيمة المضافة الذي ارتفع بداية جانفي 2017 من 17 % على 19 % (المعدل العادي) ومن 7 % إلى 9 % (المعدل المخفّض)، وكذلك رفع الرسوم على العقارات والوقود والتبغ، إضافة إلى استحداث رسم على الأجهزة الكهربائية التي تستهلك الكثير من الطاقة، ومن ما مسّ النظام الضريبي والزيادات المقرّرة في قانون المالية 2017 أيضا أنّه: من أجل الامتثال للتعريف ذات 10 ارقام المدرجة من طرف الجمارك يحدد القانون قائمة السلع والخدمات الخاضعة لضريبة القيمة المضافة على سعر مخفض (9 بالمائة) الذي يشمل 80 تعريفة جمركية، وفي مجال العقارات تخضع المداخل الناتجة عن بيع-من طرف الخواص- مبنى منجز أو غير منجز لضريبة على الدخل العام بمعدل ثابت بـ 5 بالمائة في حين ستعفى من هذه الضريبة الأرباح

الآتية من بيع مبنى ممتلك لمدة تفوق 10 سنوات، وبدورها ترتفع أسعار شهادات المطابقة من نطاق 1.000 دينار-12.000 دينار إلى نطاق 1.500 دينار-18.000 دينار بالنسبة للبنائيات السكنية و من 6.000 دينار-20.000 دينار إلى 9.000 دينار-30.000 دينار للبنائيات التجارية والصناعية، كما سترتفع ضريبة الاستهلاك المحلي إلى 30 في المائة للسلع الأخرى الفاخرة على غرار المركبات لجميع التضاريس وذات الاسطوانة كبيرة السعة، ومن جهة أخرى فقد أقر قانون المالية زيادة الضرائب على المنتجات النفطية من 1 إلى 3 دج/لتر، للمازوت والأنواع الثلاثة من البنزين، وعلاوة على ذلك فإن القانون ينص على فرض رسم الفعالية الطاقوية الذي سيطبق على المنتجات المستوردة أو المنتجة محليا والتي تعمل على الكهرباء أو الغاز أو المنتجات البترولية، وتم استحداث ضريبة جديدة على العجلات الجديدة المستوردة أو المصنعة محليا مقدرة بـ 10 دج للعجلة موجهة لمركبات الوزن الثقيل و 5 دج للعجلة موجهة للمركبات الخفيفة. (الإذاعة الجزائرية)

وظهرت بذلك الجباية العادية كما في الجدول التالي:

جدول رقم (03): تطوّر الجباية البترولية ومساهمتها في تمويل الخزينة العمومية خلال

الفترة (2014-2018) الوحدة مليون دينار

السنة	2014	2015	2016	2017	جويلية 2018
الجباية العادية	2 091 456	2 354 648	2 482 208	2 630 003	1 635 139
نسبة المساهمة %	53.24	51.72	49.52	43.48	36.52

المصدر: وزارة المالية الجزائرية: تاريخ الإطلاع 2019/01/25.

<http://www.mf.gov.dz/article/48/Zoom-sur-les-Chiffres-/143/Solde-global-du-Tr%C3%A9sor.html>

إنّ الملاحظ من خلال الجدول أعلاه هو أنّه وبالرغم من العديد من الإجراءات التي اتخذتها الجزائر من أجل تعزيز الإيرادات العامة من باب الجباية العادية، إلا أنّ هذه الأخيرة شهدت تراجعا في الفترة الأخيرة من حيث مساهمتها في تمويل الخزينة العامة رغم انتقال قيمتها من 2091456 مليون دج سنة 2014 إلى 2630003 مليون دج سنة 2017، حيث تعتبر عملية الموازنة بين الرفع من حجم الإيرادات العامة بالضرائب والرسوم من جهة، وتشجيع الاستثمار عبر التحفيزات والاعفاءات الجبائية من جهة أخرى من أبرز التحديات التي تواجهها الجزائر في عملية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية

5. خاتمة:

تبرز أهمية إدارة العوائد و المداخل من الثروات الباطنية والموارد المعدنية خاصة البترول والغاز، وذلك من خلال تغيير سلوك الإدارة نحو فعالية اكبر وأكثر رشادة في استخدام هذه العوائد ومشاركة أصحاب المصلحة من مجتمع مدني ومنظمات وطنية ودولية، بالإضافة إلى تحسين صورة تسيير هذه العوائد من خلال صناديق الثروة السيادية التي تستثمر أصولها خارج الحدود، فإضفاء مبادئ الحوكمة الأساسية والمتعلقة أساسا بالشفافية والإفصاح والمساءلة ومحاربة الفساد على هذه العوائد تجنب أصحابها العديد من المخاطر والعمل في المحافظة على التوازنات الاقتصادية والاجتماعية داخل الدولة، لذا ومن خلال هذه الورقة البحثية يمكن الخروج بالنتائج التالية:

- اعتمدت الميزانية العامة في الجزائر على إيرادات الجباية البترولية في تمويل نفقاتها خاصة نفقات التجهيز؛
- ان بروز العديد من المبررات الداخلية والخارجية أهمها ارتفاع أسعار النفط أدى إلى إنشاء صندوق ضبط الموارد؛
- يعمل صندوق ضبط الموارد على تمويل عجز الخزينة العمومية وتخفيض الدين العمومي؛
- مثلما كان للطفرة النفطية دور في انشاء صندوق ضبط الموارد كان للأزمة النفطية منذ 2014 أيضا دور في تآكل موارده؛
- تسببت الأزمة البترولية في انخفاض عوائد الجباية البترولية، ورغم ارتفاعها في سنة 2017 نتيجة تحسّن أسعار النفط إلا أنّ نسبة مساهمتها في تمويل الخزينة العمومية شهدت انخفاضا مستمرا ولم تتعدّى نسبة المساهمة 36 % بعد ان تراوحت من 40% على ما يقارب 60% منذ الثمانينات؛

ومن التوصيات المقترحة من الدراسة بناء على النتائج سالفه الذكر:

✍ ضرورة العمل على إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية باعتبارها الخيار الاستراتيجي لتمويل الخزينة العمومية، حيث يتم ذلك من خلال إعادة النظر في هيكلة النظام الجبائي ككل، حيث لا بد من اصلاح جذري للنظام الضريبي بما يتماشى والوضع الجديد للاقتصاد الوطني؛

✍ الموازنة في تعزيز الجباية العادية بين الرفع من حجم الإيرادات العامة بالضرائب والرسوم من جهة، وتشجيع الاستثمار عبر التحفيزات والاعفاءات الجبائية من جهة أخرى؛

✍ إعادة بعث صندوق ضبط الموارد كلما شهدت أسعار النفط تحسّنا وأثر ذلك التحسّن على العوائد الخاصة بالجباية البترولية؛

✍ الاهتمام بالشق الآخر من قطاع المحروقات وهو الغاز الطبيعي لبقاء العوائد المترتبة من جباية المؤسسات الناشطة في هذا المجال.

6. قائمة المراجع:

1. Alarabyco.uk. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من Alarabyco.uk
2. الإذاعة الجزائرية. (بلا تاريخ). قانون المالية 2017. تاريخ الاسترداد 02/07/2017، من <http://www.radioalgerie.dz>
3. الجريدة الرسمية. (28/06/2000). قانون المالية التكميلي لسنة 2000. الجزائر.
4. الديوان الوطني للإحصائيات. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من <http://www.ons.dz>
5. صندوق ضبط الموارد. (بلا تاريخ). بيانات إحصائية.
6. مديرية التوقعات والسياسات. (بلا تاريخ). بيانات إحصائية. وزارة المالية
7. <https://www.alaraby.co.uk>
8. الإذاعة الجزائرية، قانون المالية 2017 يصدر في الجريدة الرسمية ويدخل حيز التنفيذ ابتداء من الأحد، على الموقع: <http://www.radioalgerie.dz> (02/07/2017) consulté le ,